أعمر يحياوي

مساهمة في دراسة المالية العامة

النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة

دار هومه

فهرس الموضوعات

مقدّمة..... 5

المبحث الأوّل

التعريف بالمالية العامّة 7

المطلب الأوّل: تعريف المالية العامّة..... 7

المطلب الثاني: تطوّر علم المالية العامّة..... 9

الفرع الأوّل: العهد القديم..... 10

أولاً: عند الفراعنة..... 10

ثانيًا: عند الإغريق..... 11

الفرع الثاني: العصور الوسطى..... 11

أولاً: عند الأوربيين..... 11

ثانيًا: عند المسلمين..... 12

الفرع الثالث: العصر الحديث..... 13

أولاً: الدولة الحارسة..... 13

ثانيًا: دولة التدخّل..... 14

المطلب الثالث: التمييز بين المالية العامّة والمالية الخاصّة..... 17

الفرع الأوّل: عناصر التوافق..... 17

الفرع الثاني: عناصر التباين..... 22

المطلب الرابع: مصادر المالية لعامّة..... 24

1 – المصادر الدستورية..... 24

2 – المصادر التشريعية..... 25

3 – المصادر التنظيمية..... 25

المبحث الثاني

النفقات العامّة 26

المطلب الأول: تعريف النفقة العامّة..... 26
1 – النفقة العامّة كمّ قابل للتقويم النقدي..... 27
2 – النفقة العامّة يأمر بها شخص عام..... 31
3 – النفقة العامّة تستهدف إشباع حاجة عامّة..... 33
المطلب الثاني: ضوابط النفقات العامّة..... 34
الفرع الأول: ضابط المنفعة..... 35
الفرع الثاني: ضابط الاقتصاد..... 36
الفرع الثالث: الضمانات..... 38
المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامّة..... 39
الفرع الأول: تقسيمات نظرية..... 39
أولاً: النفقات العادية و النفقات غير العادية..... 39
1 – النفقات العادية..... 39
2 – النفقات غير العادية..... 40
ثانيًا: النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية..... 40
1 – النفقات الحقيقية..... 40
2 – النفقات التحويلية..... 41
ثالثًا: النفقات الإدارية و النفقات الاستثمارية..... 42
1 – النفقات الإدارية..... 42
2 – النفقات الاستثمارية..... 42
رابعًا: نفقات الخدمات ونفقات تحويلية..... 45
1 – نفقات الخدمات..... 45
2 – نفقات تحويلية..... 46
الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامّة في التشريع الجزائري..... 46

أولاً: مصاريف التسيير 46
ثانيًا: مصاريف الاستثمار 48
المطلب الرابع: أسباب تزايد النفقات العامّة 51
الفرع الأوّل: الأسباب الاقتصادية 51
الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية 53
الفرع الثالث: الأسباب السياسية 56
الفرع الرابع: الأسباب الإدارية 58
الفرع الخامس: الأسباب المالية 60
المطلب الخامس: حدود النفقات العامّة 64
الفرع الأوّل: تخفيف ديون الدول الفقيرة 67
الفرع الثاني: التحكّم في التضخّم النقدي 69
الفرع الثالث: انحطاط في النفقات العسكرية 70
الفرع الرابع: إصلاح الوظيفة العامّة 73
الفرع الخامس: انكماش الإيرادات العامّة 78
أولاً: تقلص وعاء الضريبة 79
ثانيًا: لامركزية التجارة الخارجية 80
ثالثا: الإصلاح الضريبي 81
رابعًا: قصور في التسيير 83
المطلب السادس: آثار النفقات العامّة 84
الفرع الأوّل: أثر النفقات العامّة على الإنتاج القومي 84
الفرع الثاني: أثر النفقات العامّة على الاستهلاك 85
الفرع الثالث: أثر النفقات العامّة على الدخل 86
الفرع الرابع: أثر النفقات العامّة على الأسعار 86
الفرع الخامس: أثر النفقات العامة على التشغيل 87

المبحث الثالث

الإيرادات العامّة 89

المطلب الأوّل: الضرائب..... 90
الفرع الأوّل: تعريف الضريبة..... 90
1 – الضريبة أداء نقدي..... 91
2 – الضريبة أداء مطلوب من أعضاء الجماعة..... 91
3 – الضريبة أداء محصّل جبرًا..... 91
4 – الضريبة أداء محصّل بصفة نهائية..... 91
5 – الضريبة محصّلة بدون مقابل..... 92
الفرع الثاني: تمييز الضريبة عن الإيرادات العامّة الأخرى..... 92
أولاً: الرسم 92
ثانيًا: الأتاوة..... 94
ثالثًا: الثمن العام..... 95
رابعًا: الغرامة..... 95
الفرع الثالث: وظائف الضريبة..... 95
أولاً: توزيع الأعباء العامّة..... 95
ثانيًا: التدخلية..... 96
ثالثًا: إعادة توزيع المداخيل أو الثروات..... 97
الفرع الرابع: قواعد الضريبة..... 97
أولاً: المراجع التاريخية..... 97
ثانيًا: القواعد الحالية للضريبة..... 98
الفرع الخامس: النظام الضريبي في إطار العولمة..... 100
أولاً: العوامل المزعزعة للأنظمة الضريبية..... 100
1 – التجارة والمعاملات الإلكترونية..... 101
2 – التجارة ما بين الشركات..... 102

3 – عدم القدرة على إخضاع الرأسمال المالي للضريبة..... 102
4 – تطوّر النشاطات الدولية..... 103
5 – المشتريات في الخارج..... 104
ثانيًا: وسائل معالجة أثر العولمة السيئ على الأنظمة الضريبية.... 104
1 – تأسيس ضرائب جديدة..... 105
2 – التعاون الدولي..... 106
المطلب الثاني: مداخيل أملاك الدولة وإجراءات التحصيل..... 109
الفرع الأوّل: مداخيل أملاك الدولة..... 109
الفرع الثاني: إجراءات تحصيل عائدات أملاك الدولة..... 114
أولاً: على مستوى مفتشية أملاك الدولة..... 114
ثانيًا: على مستوى المحافظة العقارية..... 116
المطلب الثالث: القروض العامّة..... 117
الفرع الأوّل: تفضيل الاقتراض من المؤسسات المالية..... 118
الفرع الثاني: شروط إبرام القرض..... 118
أولا: الشروط الموضوعية..... 119
ثانيًا: الشروط الإجرائية..... 119
الفرع الثالث: تقييم المؤسسات المالية..... 121
أولاً: الآثار السلبية..... 122
1 – السداد بالعملة الصعبة..... 122
2 – خدمة الدين والإيرادات العامّة..... 124
ثانيًا: الآثار الإيجابية..... 127
1 – صندوق النقد الدولي يجنّب الانهيار الاقتصادي..... 127
2 – صندوق النقد الدولي يساهم في تعزيز حقوق الإنسان..... 139
خاتمة..... 146
المصادر والمراجع..... 148
فهرس الموضوعات..... 156

طبع بمطبعة دار هومه

الهاتف: 021.94.41.19/ 021.94.19.36/ الفاكس:021.94.17.75